المجتمع المدني والحكم الرشيد

محاضرة في معرض الكتاب ٢٠١٦-١٤٣٣هـ

يوم الأحد ١٤٣٣/٤/١٨هـ ٢٠١٢/٣/١١م

بحث الناس منذ القدم عما يربط بينهم ويسعد اجتماعهم ويحفظ حقوقهم وعلاقات بعضهم ببعض. وقد جربوا كثيرا من الفلسفات والمعارف والأفكار مرة في أمر الدين ومرة في أمر الدنيا ومرات كثيرة في العادات والتقاليد.

جاءت الأنظمة الاجتماعية لضبط المجتمع وصلاحه وإدارة الناس ثم جاءت الأديان بعد ذلك وتعاقبت الدول والحكومات وكل تلك المحاولات كانت تبحث عن علاقة مثالية لإدارة المجتمع الذي يعيش على الأرض، لتنوعه واختلاف أعراقه وأجناسه وأعرافه وتقاليد حياته بل لغاته وأديانه.

وقد فكر الفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة ورجال الدين بشيء يجمع البشر ويساوي بينهم في الحقوق والواجبات ويقيم العدل بين الناس رغم اختلاف ما ابتدعوه من تقابلات في حياتهم وأجناسهم، كانت سعادة المجتمع هي ما يطلبه المصلحون ويرغبه المجتمعون على كل صعيد. وكانت المحاولات والتصورات تتعدد بتعدد الاجتهادات التي تبحث عن وسيلة حياة أفضل تسعد الناس في إدارة شؤونهم، ومع كل تلك المحاولات. لم يعرف الإنسان منذ أن انتقل من بدائيته الأولى إلى مجتمع الدولة إلا نظامين اثنين لإدارة المجتمع:

١. النظام الشمولي السلطوي الذي تقوم قمة الهرم الإداري فيه بتنظيم حياة الناس العامة والخاصة دون اعتبار لرأي الأفراد والجماعات، وتحت هذا النظام الشمولي تأتي أنواع

www.mtenback.com

كثير من الحكومات كالدكتاتورية وحكومة الفرد المطلقة والحكومة الدينية وغيرها من أنواع الإدارة الفردية المستبدة وفي كل هذه الأنواع من أشكال النظم، لا خيار للمجتمع إلا أن يسمع ويطيع.

٢. النظام الديمقراطي بشكليه العلماني واللبرالي وفيه يحدث في الغالب فصل بين السلطات الثلاثة، التشريعية والتنفيذية، والقضائية، ويكون للناس خيارات أفضل مما هو في النظام الأول.

ولكل من هذين النظامين آلياته التي تحكمه بقوانينها وأعرافها وتقوم فيه على ركيزتين هما:

القطاع العام: الذي تديره الدولة سواء أكانت شمولية أو ديمقراطية.

والقطاع الخاص: الذي يدار بعيداً عن أنظمة الحكومة وأن كل يستظل بظلها، ولم يعرف الناس حتى وقت قريب، من أنواع الحكم شيئاً غير هذين النظامين المعتبرين، ولكن منذ عقدين من الزمن انضم إلى القطاعين السابقين قطاع ثالث هو قطاع المجتمع المدني الذي بدأ يظهر ويتبلور ويقوى وينتشر، وسيكون حديثنا هذا المساء عن هذا القطاع خاصة:

المجتمع المدني:

يعرف البنك الدولي مصطلح المجتمع المدني بأنه يشمل مجموعات واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الربحية، التي تشكل وجوداً حيوياً لمصالح الناس وحياتهم وتنهض بعبء كبير في مساعدتهم، استناداً إلى اعتباراتٍ أخلاقيةٍ أو ثقافيةٍ أو علميةٍ أو سياسيةٍ أو خيريةٍ كل تلك النشاطات وغيرها، تساعد على قيام الجماعات والهيئات الحرة المستقلة بتنظيم نشاطها المشروع بعيداً عن السلطة البيروقراطية الحكومية، وأعطت هذه الجمعيات حريةً أكثر للعمل الخيري والنشاط الاجتماعي المفيد.

www.mtenback.com

وقد شجع – هذا النوع من النشاط والتكتل- ما سمي بالعالم الجديدة أو ما اتفق على تسميته بالعولمة التي تجاوزت الخصوصيات الإقليمية والدولية وأحدثت اختراقاً هائلاً للثقافات التقليدية في أي مكان كانت، ولم يعد أحد بعيداً عن تأثير العولمة على الشعوب والأمم والجماعات والأفراد فحملت رياح العولمة معها سياقات معرفية واجتماعية وسياسية واقتصادية بل تشكل مجتمع جديد ونشأت قيم ومعارف عالمية غير معهودة وصار القاسم المشترك فيها هو التغيير والتحول والتحديث لكل شيء كان قبل عصر العولمة، وانتهت إلى قيم وتقاليد ومعارف جديدة. ومن أهم ما جاءت به تلك التغيرات هو قيام المنظمات الأهلية غير الحكومية وغير الربحية التي تقدم خدمات تطوعية موازنةً لما تقدمه المؤسسات العامة في الدولة وما يقوم به القطاع الخاص الذي ينشط مع القطاع العام ويعتمد عليه. فجاء هذا التكتل النشط " المجتمع المدني" ليعزز أداء هذين القطاعين السابقين له مستقلا عنهما وقد دفع نشاط المجتمع المدني التنمية المحلية وزاد من قدرة التنظيمات الطوعية التي لم يعهدها العالم من قبل، هذا هو المجتمع المدني وهذه هيئاته ومؤسساته الكثيرة التي بدأت تنمو نمواً سريعاً ويمتد نشاطها على مساحة الكرة الأرضية وتقوم في كل القارات المتقدمة منها والمتأخرة والفقيرة والغنية والبعيدة والقريبة على حد سواء.

في خضم الرواج السريع لهيئات المجتمع المدني دار الحديث عن هوية هذه الهيئات وماهيتها وطبيعة عملها هل هو تنظيم اجتماعي وخيري بريء أو هو شكل آخر من أشكال التكتلات السياسية والأممية التي تأتي وتذهب مع الزمن، أو غير ذلك، وقد اختلفت الإجابات وتعددت وجادل كل فريق عن رؤيته التي يراها، وأحدثت هذه الرؤى خلافاً عميقاً حول مشروعية عمل المجتمع المدني ومدى علاقته بالواقع السياسي.

www.mtenback.com

وقد تحسست من نشاطه بعض الحكومات ولاسيما في الدول ذات الأنظمة الشمولية أو التي لم يتحقق فيها النظام الديمقراطي المستقل، وعلى كل حال فرض المجتمع المدني رؤيته على كل الحكومات شاءت أم أبت، وقامت منظماته في تقديم خدماتها للمجتمع الذي تنتمي إليه بقوة، ونفذت برامجها ذات النفع العام والتطوعية، وساعد على قبول نظام المجتمع المدني وبروز هيئاته أن الناس وجدوا أن الدولة التقليدية، بنوعيها الديمقراطي والشمولي قد أحكمت بأنظمتها الحراك العام وأطرته تأطيراً صارمًا يخدم مصالحها **ووضعت** الناس في مجال ضيف من الحريات التي يرنو إليها المجتمع المعاصر إليها بطبيعته المعاصرة، ويحتاجها لتيسير حياته بعيداً عن أنظمة الدولة، **كما وجدوا أن القطاع الخاص** مع ما في أنظمته من مرونة نسبية مقارنة بأنظمة الحكومة قد توجه إلى الربح والاقتصاد وإدارة الأعمال بعيداً عن حاجات الناس عامة وخاصة. ولم يكن موجهًا إلى حاجاتهم فكان البديل في المجتمع الذي يرتكز اهتمامه على العمل لصالح المجموعة المتطوعة ويخدم أغراضها بمبادرات حرة تكون رابطًا قويًا بين هذه الجماعات والهيئات وبين أنظمة الحكومة. **وقد أخذت هذه** الهيئات بعين الاعتبار مصالح أفرادها، ملتزمة بثوابت الحرية والنفع العام والعدل والإرادة السلمية. **وسلاحها** التكتلات المشروعية التي تحكمها صلات مهنية معترف بها قائم عملها على التنوع واحترام الآخرين والتسامح معهم في إطار قيم الديمقراطية وثوابتها، مثل الحرية والمساواة والعدالة بين كل أعضاء الهيئة المكونة للنسيج الاجتماعي وعدم التمييز بأي صورة كانت.

اتسع نشاط هذه الجمعيات والمنظمات وتنوعت اهتماماتها، وتعددت أغراضها الإنسانية، وتخصصت بعض الجمعيات في شؤون عامة وبعضها دار في محيط محلي محدود، ومن أهم هذه الهيئات " النقابات العمالية بكل طوائفها والهيئات المهنية الحرة بكل اختصاصاتها والمؤسسات التربوية بكل مستوياتها والجمعيات الإنمائية بكل اتجاهاتها

www.mtenback.com

وجمعيات حقوق الإنسان بكل أغراضها، والمجالس ذات الصلة المباشرة بمصالح الناس بكل تنوعها مثل المجالس البلدية وحماية البيئة وحقوق الأقليات وحقوق المرأة وحماية الأطفال من العنف وغير ذلك من الأغراض التي يصعب حصرها في هذه الكلمة. ومع **الانتشار** الواسع والإقبال عليها زاد عدد الجمعيات زيادة مطردة ففي عام ١٩٩٥م كان عدد جمعيات المجتمع المدني في العام لا يزيد على ستة آلاف جمعية وبعد عشر سنوات أي في عام ٢٠٠٥ زاد عددها على خمسين ألف جمعين و تضاعف العدد في السنوات التالية:

أهمية عمل هيئات المجتمع المدني:

كونت هذه الهيئات عامل ضغط كبير على الدول وعلى أنظمتها بنوعيها الديمقراطي والشمولي لحماية المجتمع من تعسف الحكومة وغلوائها وقد نجحت في تخفيف كثير من القيود الصارمة للأنظمة الحكومية البيروقراطية والاستبدادية وأصبح صوتها يرتفع فوق صوت السلطة أيا كانت حتى صارت أعتى الأنظمة تستجيب لمطالب جمعيات المجتمع المدني وتحسب لها ألف حساب ولا سيما ما يتعلق **بحقوق الإنسان أو حماية البيئة** بل تحولت بعض جمعيات المجتمع المدني إلى أحزاب سياسية فاعلة، وأسرع الناس إلى الانضمام للمنظمات الحقوقية واتسعت دائرة نشاطها وصارت بعض جمعيات النفع العام عالمية وعابرة للقارات مثل أطباء بلا حدود و"هيومن رات ووتش" ومنظمة العفو الدولية ومكافحة الجرائم ضد الإنسانية وهيئات الإغاثة التي توجد حيث توجد الحروب والنكبات والمجاعات والكوارث ونادت كل هذه المنظمات بنظام عالمي جديد لحكم الشعوب والأمم وأصبح ما يعرف **بالحكم الرشيد مطلبًا** من مطالب جمعيات الضغط الاجتماعي والسياسي للمجتمع المدني وقد عقدت مؤتمرات تحت هذا المسمى الجديد " **الحكومة الراشدة**" ومن هذه المؤتمرات ما رعاه مركز الملك فيصل في الرياض بمشاركة

www.mtenback.com

مركز دراسة الإسلام والديمقراطية في واشنطن في عام ٢٠٠٥ وكان بعنوانه " الشورى والديمقراطية والحكم الرشيد".

وضمن هذا السياق الاجتماعي الجديد والنشاط الحركي قامت المنظمات غير الحكومية بمهمات بارزة استطاعت فيها أن توجه الرأي العام لمشروعية وجودها وتحقيق مطالبها وأصبحت برامجها وندواتها ومؤتمراتها تعقد في قارات العامة حتى يسهل اتصالها بالناس ويسهل اتصال الناس بها وقد أصبحت هيئات المجتمع المدني تقوم بمراقبة المؤسسات الحكومية وبالمساءلة واكتشاف الفساد وفضحه أين وجد، **وكيف كان. ودعت** إلى الشفافية والوضوح في كل التعاملات والممارسات العامة والخاصة لاسيما فيما يتعلق بالمال العام وما تقوم به الحكومات من أعمال قد لا تتوفر فيها مصلحة ظاهرة تخدم المجتمع بكل شرائحه وفئاته. فصارت هيئات المجتمع المدني لها بالمرصاد.

الحكم الرشيد:

يهمنا في حديثنا هنا علاقة منظمات المجتمع المدني ودعوتها إلى الحكم الرشيد، وهو مصطلح جديد أيضاً كثر تردده في أدبيات منظمات المجتمع المدني، والمهم في هذا المصطلح أنه من حيث الدلالة اللغوية يتفق مع ثقافتنا نحن المسلمين إذ لا يستسيغ كثير منا مصطلحات النظم العاملة في الغرب مثل الديمقراطية أو العلمانية أو اللبرالية الغربية ولا شك أن مصطلح الحكم الرشيد سيزل الحرج الذي توسوس به نفوس بعض المسلمين من المصطلحات الغربية ودلالتها الملتبسة في أذهانهم بأمر أجنبي على ثقافتهم وغريب عن أسماعهم أما الحكم الرشيد فهو أصل يدور في أدبياتنا وثقافتنا الإسلامية وهو مطلب مشروع تدعو الضرورة الزمنية إليه وبه مندوحة من إيحاء المصطلحات التي لا تطمئن نفوس بعضنا إليها وقد لا يستسيغها بعض المسلمين.

www.mtenback.com

إذن الرابط بين منهج المجتمع المدني بكل هيئاته ومؤسساته ومصطلح الحكم الرشيد وثيق الصلة بالتفاعل الإيجابي بين الحكومة بأي شكل كانت وبين هيئات المجتمع وفعالياته وهو بالضرورة أكثر قبولاً لدى العامة والخاصة وأكثر وموائمة للتفاعل بين كل الفئات في المحيط الاجتماعي الواحد، وأصدق وصف لما تقوم به الهيئات التطوعية من نشاط يحقق مشاركة فعالية في إدارة الشؤون العامة للناس، ويبتعد إلى حد ما عن الأحزاب الرسمية التقليدية، ولا تشكل في أهدافها معارضة سياسية مكشوفة للأنظمة القائمة أيا كان نوعها، ولكنها تضع بدائل كثيرة لمساعدة الناس دون الانتماءات الحزبية أو الالتزامات السياسي، وحيث لا يكون الحياد تاما في مثل تلك الأحزاب السياسية، فإن صوت المنظمات الطوعية يرتفع بالحياد العملي عن كل الأغراض التي لا تتفق مع أهدافها المعلنة.

إن الحكم الرشيد سيطلق عقال العمل الإيجابي والجماعي المنظم لكي يلبي مصالح الناس ويطور العمل في هياكل قد تكون صغيرة الحجم لكنها تنطلق من غايات نبيلة هي رعاية المصالح العامة والمشاركة الفاعلة التي تقوم ببناء مؤسسات المجتمع على مبدأ المساواة والعدل والتسامح ضمن الأطر التي يقوم المشاركون باختيارها وتنظيم عملها وتوزيع المسؤوليات داخل هذه المنظومة الاجتماعية ولا يتحقق ذلك إلا بتطبيق الحكم الرشيد ومنظمات المجتمع المدني مصطلحان جديدان على الذائقة الشعبية اليوم وقد يكونان بديلاً مناسبًا وصالحًا لمصطلحات قديمة دار حولها الجدل منذ الأزل وهو في كل الاحتمالات خيار آخر أمام الناس الذين يغامرون من أجل نجاح التجربة التي تأتي بغير ما هو معهود ومكرر. وما هو قائم ومتبع.

الحكم الرشيد.

www.mtenback.com